قرار عظيم في تاريخ القضاء الباكستاني وانطلاقة جديدة في قطاع الصيرفة الإسلامية

عبدالوهاب سلطان الدّيروي

عضو هيئة الرقابة الشرعية لمصرف خيبر باكستان

المحكمة الشرعية الفيدرالية (F S C) في باكستان تمُرّر اليوم السابع والعشرين من شهر رمضان الكريم قرارًا تاريخيًّا بحظر الربا بكافة أشكاله بما فيها ربا البنوك. وتعتبر نظام الصيرفة الإسلامية هي الحلّ البديل بوصفه نظامًا خاليًا من مخاطر الفائدة الربوية والاستغلال.

المحكمة الشرعية الفيدرالية مؤسسة دستورية حيث يخوّلها الدستور بموجَب مادة ٢٠٣ (و) الحقَّ في اعتبار أي قانونٍ أو نصّ منه منافيًا لأحكام الشريعة وبالتالي إصدار مذكرة حكم للحكومة بإلغائه بعد مدة محدّدة سيفقد بعدها هذا القانون مفعوليتَه تلقائيًّا.

وقد وجّهت المحكمةُ مذكّرة إلى الحكومة الباكستانية في قرارِها بتعاطي تحويلاتها الداخلية والخارجية حسب النظام اللاربوي بدون فوائد، لأنّ تعاطي الزيادة على رأس المال يدخل تحت مسمى الربا.

أمهل القرار حكومةَ باكستان لمدة خمس سنوات لكَي تستطيع التخلّص من النظام الربوي السائد بحلول الواحد والثلاثين (٣١) من شهر ديسمبر لعام ٢٠٢٧، كما أعلنت المحكمة أن جميع القوانين المخالفة للشريعة الإسلامية ستُعتبر مُلغاةً غير سارية المفعول بحلول غرة يونيو من عام ٢٠٢٢ بما فيها "قانون الفائدة 1839 Interest Act".

وقد جاء في قرار المحكمة أنه من المفروض أن يكون قد تم القضاء على الربا قبل عقدين من الزمن بموجَب "مادة ٣٨ (ف)" من القانون ولكن الحكومة لم تكنُ جادّة ولم تزل بين أخذٍ وردٍّ وتسويفٍ وتأجيلٍ. وليس من المعقول أن تتمادى الحكومة في هذا الموضوع أكثر.

وقد حان لها أن تتخذ خطوات حاسمة في حدود خمس سنوات لتطهير النظام المالي من آفة الربا. وهي مدة كافية لصياغة بديل للنظام المالي القائم على الفائدة ولتأسيس اقتصاد الدولة على أسس الاقتصاد الإسلامي الخالي عن الربا.

وأشارت المحكمة في قرارها إلى أهمية تطبيق الصيرفة الإسلامية لاسيما أن الصين هي الأخرى تفضّلها لتسيير المشروع الصيني الباكستاني "سي بيك" (C.pak). كما أشادت بالخطة الاستراتيجية للبنك المركزي التي طلبت من المصارف توصيل حجم الصيرفة الإسلامية إلى (٣٠٪). بينما يشكّل قطاع الصيرفة الإسلامية حاليًا حوالي ١٨.٥٪ من مجموع أصول الصيرفة الباكستانية رغم غياب الإدارة السياسية الواعية. وعليه فإن الصيرفة الإسلامية هي الحلّ الأفضل والأمثل لتحسين الوضع الاقتصادي في الدولة.

يُعتبر قرار المحكمة الشرعية الفيدرالية لحظر الربا قراراً حاسمًا ومبشّرًا بخير كثير لمستقبل الدولة شرطَ أن تأخذه الجهات المعنية في الاعتبار. ويحسب للجماعة الإسلامية كونها البادئة في تقديم دعوى حظر الربا. وقد رحّب العلماء والخُبراء بهذا القرار.

ولكنه ليس هو القرار الأول من نوعه. فقد سبقته محاولات عديدة في دور التقنين والقضاء. ولكنها تعرّضت لِغياب جدّية الحكومات في أكثر الأحيان.

معلومٌ أن باكستان دولة قامت على عقيدة الإسلام، وعليه فإن إلغاء "الفائدة" يحتل جزءاً أساسيًا له مكانته وقدسيته في دستورها. وتوجد هناك تصريحات للقائد الأعظم مؤسس باكستان محمد على جناح تؤكد على تأسيس اقتصاد الدولة على أصول الاقتصاد الإسلامي وتجنب النظام الاقتصاد الغربي الذي جرّ على الشعوب الويلات والويلات.

والربا محظورٌ حسب القوانين المنبثقة من الدستور. حيث تدعو المادة ٢٨ من دستور باكستان لعام ١٩٥٦ إلى إلغاء "الربا" في أقرب وقت ممكن وينص دستور عام ١٩٦٢ في مبادئ السياسة على أنه يجب إلغاء "الربا". وهناك أحكام مماثلة في دستور ١٩٧٣.

ولكن لم تأخذ هذه القوانين مجرى التطبيق العملي على المستوى الحكومي رغم كل الوسائل والاقتراحات وبرامج العمل التي تقدم بها "مجلس الفكر الإسلامي" (CII) إلى الحكومة والتي كانت ولم تزل كفيلةً بإعادة تنظيم الجهاز المصرفي في باكستان بما يتفق وأصول الشريعة ولكنها هي الأخرى لم تؤدّ إلى تقدم ملموس على المستوى التطبيقي لأسباب أو أخرى يطول ذكرها.

وقد أصدرت المحكمة الشرعية الفيدرالية في عام ١٩٩١ بتوجيهٍ من السادة العلماء قراراً من هذا النوع. وفي عام ١٩٩٩–٢٠٠٢ أصدرت المحكمة العليا للتمييز الشرعي بقيادة مفتي باكستان القاضي محمد

تقي العثماني قراراً بحظر فائدة المصارف وأنها من الربا الذي يحرّمه الكتاب والسنة. ولكنها لم تلقَ استجابةً من قبل الجهات الحكومية والبيروقراطية يومَها وأُدخلت دعاوى استئناف ضدها لتدخل في طيّ الإهمال والمماطلة من جديد وإلى يومنا هذا.

في ظلّ الاستبشار الغامر بهذا القرار المهم هناك مخاوف من الجهات الحكومية والمصارف الربوية التقليدية أن تحاول – لاسمح الله تعالى – استئناف هذا الحكم سعيًا منها لِعرقلة تطبيق هذا القرار وتعطيله أو تبطئته مثلما حصل في الماضي.

المسؤولية الآن تتوجّه إلى الحكومة ولاسيما إلى الأحزاب الدينية السياسية أولاً ثم إلى مؤسسات الإعلام لكي تقوم بحملة إقناعية مخطّطة للتعريف بنظام اقتصادي لاربوي وترسيخ ثمراته في أذهانهم لكي يتبنّوه بحماس المؤمن الصادق.

فالله تعالى نسأل أن يكلّل هذا القرار بالنجاح وأن يرى نورَ التطبيق العملي ويجعله فاتحة خير ووسيلة ازدهار وما ذلك على الله تعالى بعزيز.